الأنباء
الاثنين 20 ابريل 2015

من «غلوبال فاينانس» لريادته إقليمياً

«بيتك» أفضل بنك إسلامي في الخليج لـ 2015

حصد بيت التمويل الكويتي (بيتك) جائزة «أفضل بنك إسلامي في الخليج» لعام 2015 من مؤسسة «غلوبال فاينانس» العالمية تقديرا لتفوقه وريادته الاقليمية في قطاع البنوك الاسلامية وتميز خدماته ومنتجاته وتنوعها، ومساهماته في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية.

وقال الرئيس التنفيذي في «بيتك» مازن سعد الناهض، ان فوز «بيتك» بهذه الجائزة المرموقة من جهة تتمتع بسمعة دولية ودرجة متقدمة في المهنية والموثوقية، تأكيد على موقع البنك المتميز وقوة ومتانة المركز المالي، وتقديم الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع اعلى المعايير العالمية للجودة والأمان، وتنمية العنصر البشري، والقدرة العالية على توظيف العديد من المزايا التي يتمتع بها «بيتك» في تحقيق التوسعات الاقليمية والعالمية التي تقوم على أرضية صلبة من التميز والتي آخرها الحصول على رخصة بتشغيل بنك متكامل يقدم خدماته وفق الشريعة في المانيا، لافتا الى دور «بيتك» في زيادة الحصة السوقية وتحقيق التنمية محليا وخليجيا من خلال بنوكه في دبي والبحرين والسعودية.

الناهض: ريادتنا نتيجة مرتكزات اقتصادية راسخة.. وحلول مالية متطورة

مازن الناهض

وأضاف الناهض انه من بين الأسباب الرئيسية التي أدت الى فوز «بيتك» بهذه الجائزة هو الالتزام الكامل بالضوابط الرقابية والشرعية وتوافق كل أعماله مع أحكام الشريعة التي تشكل ركيزة أساسية في أسلوب عمله وريادته، مشيرا الى ان «بيتك» اثبت نجاحه في تطوير الصيرفة الإسلامية محليا وإقليميا وعالميا من خلال بناء قواعد ومرتكزات اقتصادية راسخة، وتقديم الحلول المالية المصرفية الإسلامية المتطورة التي تناسب احتياجات العملاء وتلائم تطلعاتهم، ما يعكس الدور المحوري الذي يلعبه «بيتك» في هذه الصناعة، وحرصه على تقديم قيمة مضافة للعمل المالي الاسلامي على مختلف الأصعدة انطلاقا مما تحتمه عليه ريادته بهذا المجال.

وأشار الناهض الى ان الجائزة تؤكد قدرة «بيتك» على مواجهة المنافسة المهنية التي تصاعدت حدتها في السنوات الأخيرة في قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث تمكن البنك من تعزيز حصته السوقية على صعيد العديد من المؤشرات المالية، وتبوأ مركز الصدارة في هذه المؤشرات، وهي إنجازات تدفع «بيتك» لتعزيز خدماته ومنتجاته للحفاظ على هذه المكانة المتميزة وتعزيز مؤشرات الأداء كافة بما يخدم استراتيجية نمو مستدام آمن، ويعزز حقوق المساهمين ويلبي تطلعات العملاء.

بنك «كويت ترك» التابع لـ «بيتك» يستعد للعمل في يوليو المقبل

برلين ـ (كونا): يستعد البنك الكويتي التركي «كويت ترك» ليكون اول مؤسسة مالية إسلامية تعمل في ألمانيا ابتداء من يوليو المقبل.

ووفق هيئة الرقابة المالية الألمانية (بافين) فإن البنك الذي حصل مؤخرا على الترخيص اللازم ويتخذ من عاصمة المال الألمانية (فرانكفورت) مقرا رئيسيا له سيبدأ في الأول من يوليو المقبل العمل في 3 مدن ألمانية هي (فرانكفورت) و(برلين) و(مانهايم). وعن فرصة البنك في نمو والنجاح قال مدير البنك كمال أوزان لـ «كونا» ان الأزمة المالية العالمية «زادت الوعي لدى الزبائن بضرورة إخضاع البنوك لمزيد من الرقابة وضرورة تحمل البنوك مسؤولياتها الأخلاقية تجاه المجتمعات».

وأضاف أوزان «نريد ان نبين للناس انه يمكن للبنوك الجمع بين مسألتي تحقيق الأرباح من جهة والالتزام بالقيم الأخلاقية في العمل من جهة أخرى»، موضحا سعي البنك الى جذب يع الفئات سواء كانت من المسلمين أو غيرهم.

وعزا أوزان تأخر البنك في ممارسة عمله في ألمانيا التي يعيش فيها 4,5 ملايين مسلم الى عدم معرفة الصيرفة الإسلامية كنشاط بنكي في ألمانيا.

وأشار الى ان التبادل الاقتصادي بين ألمانيا ودول الخليج العربي، لاسيما بين الشركات الألمانية المتوسطة وشركائها في المنطقة العربية يزيد من فرص البنك الذي يريد ان يكون بمنزلة الجسر بين ألمانيا والكويت.

وأعرب عن نية البنك زيادة عدد فروعه لتصل في عام 2015 الى 10، حيث سيتم فتح فروع في (دوسولدورف) و(ايسن) و(ميونيخ) إضافة الى افتتاح مئات الفروع الصغيرة في الأعوام المقبلة.

ووفقا لأوزان فإن بنك (كويت ترك) ناشط منذ عام 2004 في العمل البنكي بألمانيا وفي عام 2010 تمكن من الحصول على ترخيص يمنحه فرصة ممارسة العمل البنكي بشكل جزئي وفي مارس الماضي حصل على ترخيص يسمح له بممارسة الأنشطة البنكية بشكل كامل مثل اي بنك آخر.

يذكر ان البنك الكويتي التركي يعد مصرفا يعمل بنظام المرابحة غير الربوي ويمتلك بيت التمويل الكويتي الحصة الأكبر من أسهمه في حين تتوزع بقية الأسهم على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الكويت والبنك الإسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية) والمديرية العامة للأوقاف التركية.

50 ألف دولار الحد الأدنى للمشاركة.. والتخارج منه أسبوعياً دون أي تكلفة

«المركز» يطلق صندوق موازين برأسمال 20 مليون دولار

محمود فاروق

أعلن المركز المالي الكويتي عن إطلاق «صندوق موازين العالمي»، برأسمال يبدإ من 20 مليون دولار، ويبدأ العمل به مطلع مايو المقبل، وهو صندوق استثمار مفتوح متنوع عالميا يهدف إلى تحقيق نمو رأسمالي بمخاطر متدنية، وسيستثمر في صناديق الاستثمار المرخصة في أسواق البورصة العالمية، ويوزع استثماراته بين الأسهم وأدوات الدخل الثابت.

وصرح نائب الرئيس التنفيذي بإدارة الاستثمارات الدولية بالمركز جوبال مينون خلال مؤتمر صحافي عقدته الشركة أمس للإعلان عن إطلاق الصندوق بأن الشركة تسعى من خلال صندوق موازين العالمي إلى توجيه أنظار مستثمرينا للأسواق العالمية بهدف تنويع استثماراتهم والحصول على عوائد أفضل بمستوى متوسط من المخاطر.

يتميز بمخاطر متدنية ويوزع استثماراته بين الأسهم وأدوات الدخل الثابت بالتساوي

من اليمين عبدالله المشاري وجوبال مينون خلال المؤتمر الصحافي

وأوضح حرص «المركز» على تقديم حلول استثمارية متوازنة تدمج بين الأسهم وأدوات الدخل الثابت.

من جانبه، قال نائب الرئيس في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة في «المركز» عبداللطيف وليد النصف ان «المركز» يسعى دائما إلى تقديم أفضل الحلول الاستثمارية التي تلائم احتياجات المستثمرين المحلية والعالمية.

ويناسب صندوق موازين بشكل مثالي المستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستثمار على المدى المتوسط إلى الطويل مع درجة أقل من التقلبات مقارنة بأسواق الأسهم التقليدية.

ويلائم الصندوق المستثمرين الذين يبحثون عن استثمار أصولهم في أسواق الأسهم وأدوات الدخل الثابت العالمية بحد أدنى للمشاركة 50 ألف دولار، ويمكن الاستفادة من إمكانية تحسين العوائد الصافية من تأثيرات المخاطر.

وتعتبر المخاطر المترتبة على المستثمرين في هذا الصندوق متوسطة الدرجة مع فترة احتفاظ بالاستثمار تتراوح ما بين 3 و5 سنوات.

ويقدم صندوق موازين العالمي للمستثمرين فرصة تنويع أصولهم من الأسواق المحلية التي تعتمد بشكل كبير على سعر سلعة واحدة.

كما يمكن التخارج من الصندوق اسبوعيا دون أي تكلفة على العميل.

10 معلومات عن صندوق موازين العالمي

مقر الصندوق: الكويت.
طرح الصندوق مايو 2015.
العملة: الدولار الأميركي.
فترة تكرار التقييم: أسبوعيا.
نوع الأسهم: تجميع تراكمي فقط.
القيمة الاسمية للوحدة: 10 دولارات أميركية.
الحد الأدنى للاستثمار: 5000 وحدة.
المصاريف مبدئية: 2٪.
أتعاب سنوية 1,25٪.
رسوم الأداء: 15٪ بما لا يتجاوز المؤشر القياسي وتسدد سنويا.
أمين حفظ الصندوق: الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية.

«التجارية» تربح 1,7 مليون دينار من تخارج

كشفت الشركة التجارية العقارية عن تخارج من حصتها في صندوق المركز العقاري والبالغة 4,25٪، كما في 31 مارس 2015. وقالت الشركة في بيان نشر لها على الموقع الرسمي للبورصة أن قيمة التخارج بلغت 4,9 ملايين دينار تقريبا، محققة أرباحا ناتجة من عملية التخارج بحدود 1,7 مليون دينار. وأوضحت الشركة ان الأثر المالي من عملية التخارج سينعكس على البيانات المالية للشركة بالربع الثاني من عام 2015.

«أعيان» تربح 3,5 ملايين دينار من تسوية

قالت شركة أعيان للإجارة والاستثمار انه تم اجراء الهيكلة الخاصة بتسوية جزء من دين الشركة بأصول والذي نتج عنه تخفيض للدين بقيمة 16,6 مليون دينار.

وأضافت الشركة في بيان على موقع السوق أنه في المقابل حققت الشركة ربحية ناتجة عن عملية التسوية بقيمة 3,5 ملايين دينار سيتم إدراجها في البيانات المالية للشركة في الربع الثاني من السنة. وأوضحت الشركة أن قيمة الدين الإجمالية الحالية أصبحت 160 مليون دينار مقارنة بـ 333 مليون دينار عند التوقيع على اتفاقية إعادة الهيكلة.

«الجمان»: «المشاريع» وشركاتها التابعة تعزز حصتها في «برقان»

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية انه تم رصد 11 حركة للملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/4/16، تصدرها عمليات الرفع بواقع 4 حركات، تلتها عمليات الخفض والدخول في قوائم كبار الملاك بمقدار 3 حركات لكل منها، في حين تم رصد حركة واحدة فقط باتجاه الخروج من القوائم المذكورة.

وقد استأنفت «مشاريع» وشركاتها التابعة تعزيز حصتها في «برقان»، وخلال الأسبوع الماضي بمقدار 0,6 نقطة مئوية من 45,72 إلى 46,32٪، كما استأنفت شركة السهم الموازي للتجارة العامة والمقاولات رفع حصتها في «المدن» بواقع 0,731 نقطة مئوية من 7,78 إلى 8,511٪، كما رفعت شركة الميسرة المالية حصتها في «وطنية د ق» بمقدار 0,58 نقطة مئوية من 25,8 إلى 26,4٪، وارتفعت ملكية نزار عبدالرزاق القرطاس وشركاته التابعة في «الإثمار» بمقدار 0,3 نقطة مئوية من 6,3 إلى 6,6٪.

أما فيما يتعلق بخفض الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/4/16، فقد تصدرها خفض وللأسبوع الثاني على التوالي شركة جيمبال القابضة حصتها في «وطنية د ق» بمقدار 5,3 نقاط مئوية من 19,2 إلى 13,9٪، تلاها تراجع ملكية شركة مجموعة الصفوة القابضة وشركاتها التابعة والزميلة في «ورقية» بواقع 2,6 نقطة مئوية من 10,7 إلى 8٪، كما تراجعت ملكية شركة إبرام لحلول التقنية في «هيتس تلكوم» بواقع 0,7 من 7,9 إلى 7,2٪.

أما على صعيد عمليات الدخول في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2015/4/16، فتصدر القائمة دخول احترام عباس محمد حيدر قائمة كبار ملاك «ميدان» بنسبة 8٪ من رأسمالها، ثم دخول شركة صناعات الصفاة القابضة في «صفاة عقار» بمقدار 5,125٪، وأخيرا، دخول المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في قائمة كبار ملاك «عربي قابضة» بنسبة 5٪ من رأسمالها.

أما عمليات الخروج الوحيدة من قائمة كبار ملاك الشركات خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/4/16، فتمثلت في خروج شركة الإقليم العقارية من قائمة كبار ملاك «منشآت»، وقد كانت مفصحة عن امتلاكها لـ 5,8٪ من رأسمال الشركة المذكورة في نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2015/04/09.

بنسبة 1,7٪ في 2015

«كامكو»: الكويت تشهد أكبر تباطؤ في نمو الناتج المحلي خليجياً

قال تقرير شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» إن صندوق النقد الدولي سلط في تقريره الأخير، حول مستجدات آفاق الاقتصادي العالمي الصادر في شهر أبريل من عام 2015 الحالي، الضوء على تباين الاحتمالات المتوقعة للنمو الاقتصادي الإقليمي المؤثرة على توقعات النمو العالمي عموما والتي استقرت عند 3,5٪ لعام 2015 وارتفعت بنسبة طفيفة لتصل إلى 3,8٪ لعام 2016.

وتشير التقديرات الجديدة إلى أن النظرة المستقبلية لنمو الاقتصادات المتقدمة والنامية في آسيا بوتيرة أسرع قليلا في حين يتوقع تباطؤ معدل النمو في دول أميركا اللاتينية والكاريبي، ورغم ذلك، تواصل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الاستحواذ على أكثر من 70٪ من النمو العالمي في عام 2015.

تقديرات صندوق النقد	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			مؤشر أسعار المستهلك			ميزان الحساب الجاري		
	التوقعات			التوقعات			التوقعات		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016
دول العالم	٪3,4	٪3,5	٪3,8	٪3,5	٪3,2	٪3,3	-	-	-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٪2,4	٪2,7	٪3,7	٪6,5	٪6,2	٪6,4	٪7,0	ـ٪2,0	٪0,0
الدول المصدرة للنفط	٪2,4	٪2,4	٪3,5	٪5,6	٪5,6	٪6,0	٪10,0	ـ٪1,0	٪1,7
السعودية	٪3,6	٪3,0	٪2,7	٪2,7	٪2,0	٪2,5	٪14,1	ـ٪1,0	٪3,7
إيران	٪3,0	٪0,6	٪1,3	٪15,5	٪16,5	٪17,0	٪3,8	٪0,8	٪1,2
الإمارات	٪3,6	٪3,2	٪3,2	٪2,3	٪2,1	٪2,3	٪12,1	٪5,3	٪7,2
الجزائر	٪4,1	٪2,6	٪3,9	٪2,9	٪4,0	٪4,0	ـ٪4,3	ـ٪15,7	ـ٪13,2
العراق	ـ٪2,4	٪1,3	٪7,6	٪2,2	٪3,0	٪3,0	ـ٪3,5	ـ٪9,6	ـ٪3,6
قطر	٪6,1	٪7,1	٪6,5	٪3,0	٪1,8	٪2,7	٪25,1	٪8,4	٪5,0
الكويت	٪1,3	٪1,7	٪1,8	٪2,9	٪3,3	٪3,6	٪35,3	٪15,7	٪19,3
الدول المستوردة للنفط	٪3,0	٪4,0	٪4,4	٪9,2	٪7,0	٪6,6	ـ٪4,0	ـ٪4,2	ـ٪4,5
مصر	٪2,2	٪4,0	٪4,3	٪10,1	٪10,3	٪10,5	ـ٪0,8	ـ٪3,3	ـ٪4,3
المغرب	٪2,9	٪4,4	٪5,0	٪0,4	٪1,5	٪2,0	ـ٪5,8	ـ٪3,4	ـ٪3,3
السودان	٪3,4	٪3,3	٪3,9	٪36,9	٪19,0	٪10,5	ـ٪5,2	ـ٪4,2	ـ٪3,9
تونس	٪2,3	٪3,0	٪3,8	٪4,9	٪5,0	٪4,1	ـ٪8,9	ـ٪6,4	ـ٪5,2
لبنان	٪2,0	٪2,5	٪2,5	٪1,9	٪1,1	٪2,8	ـ٪24,9	ـ٪22,2	ـ٪21,7
الأردن	٪3,1	٪3,8	٪4,5	٪2,9	٪1,2	٪2,5	ـ٪7,0	ـ٪7,6	ـ٪6,6

وبالإضافة إلى التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية وأزمة منطقة اليورو التي أدت إلى ضعف الأداء المصرفي وارتفاع مستويات الدين في القطاع العام، وقطاع الشركات والأسر، هناك عاملان كبيران يهيمنان على المشهد الاقتصادي الحالي وهما انخفاض أسعار النفط وتحركات أسعار الصرف اللذان شهدا تباطؤا منذ النصف الثاني من عام 2014. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى دفع عجلة النمو على الصعيد العالمي وفي عدد من الدول المستوردة للنفط غير أنه سيشكل عبئا على النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، في حين يتوقع أن يساهم التذبذب في أسعار صرف معظم العملات الناتج عن انخفاض أسعار النفط وما أعقبه من تغييرات في السياسات النقدية في تحسين آفاق الاقتصاد العالمي خاصة في الدول التي تمر بأوضاع اقتصادية أصعب وتتيح سياساتها حيزا أضيق للحركة.

الدول المنتجة للنفط مطالبة بتعديل خططها للمالية العامة على المدى المتوسط

انخفاض أسعار النفط هيأ ظروفاً مواتية لمواصلة تنفيذ الإصلاحات في مجال دعم الطاقة

وذكر تقرير «كامكو» ان صندوق النقد الدولي يتوقع تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2015 على خلفية النمو الضعيف الذي شهدته في عام 2014 نظرا لتراجع أسعار النفط، واحتدام النزاعات، واستمرار حالة عدم التيقن بشأن السياسات الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، خفض الصندوق بشكل كبير توقعاته للنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط نظرا للخسائر الهائلة التي منيت بها بسبب انخفاض الأسعار النفط، ما يقتضي من معظم هذه الدول إعادة تعديل خططها للمالية العامة على المدى المتوسط الأجل.

وأضاف التقرير ان انخفاض أسعار النفط في مختلف دول منطقة الخليج هيأ ظروفا مواتية لمواصلة تنفيذ الإصلاحات في مجال دعم الطاقة من أجل توفير حيز مالي للإنفاق المعزز للنمو الاقتصادي. وفي ضوء إعلان حكومات منطقة الخليج عن ميزانياتها، نستبعد أن تقوم الدول المصدرة للنفط في المنطقة بخفض خططها الإنفاقية بشكل كبير على المدى القريب الأجل. وبشكل أكثر تحديدا نتوقع أن تعتمد اقتصادات منطقة دول الخليج على مخزونها الضخم من الفوائض المالية التي حققتها خلال السنوات الخمس الماضية.

وقد رفع صندوق النقد الدولي سقف توقعاته للنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية بمقدار 20 نقطة أساس بالمقارنة مع المستوى المتنبأ به في تقرير يناير 2015 غير أنه خفضها بنحو 150 نقطة أساس بالقياس إلى تقديرات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» عدد أكتوبر 2014، ويعزى نصف هذا التراجع إلى وضع أساس جديد لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما ترجع النسبة المتبقية من التغيير إلى انخفاض أسعار النفط الذي قد ينتج عنه أيضا عجز مالي في المملكة في عامي 2015 و2016.

وخفض الصندوق تقديراته لنمو الاقتصادات الأخرى في منطقة دول الخليج مقارنة بالتقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عدد أكتوبر 2014، حيث خفض بشدة توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي بمعدل 130 نقطة أساس لعامي 2015 و2016 ليصل إلى 4,5 ٪ و4,4 ٪ على التوالي. وعلى صعيد آخر، من المتوقع أن تصبح قطر أسرع اقتصادات المنطقة نموا بفضل استثماراتها في مجال البنية الأساسية، في حين يتوقع أن تشهد الكويت أكبر تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ نسبته 1,7٪ في عام 2015 بتراجع مقداره 10 نقاط أساس عن التقديرات السابقة، يليه نمو بنسبة 1,8 ٪ في عام 2016 تماشيا مع التقديرات السابقة.

وبين التقرير انه من المقدر أن يتراجع معدل التضخم في عام 2015 في الاقتصادات المتقدمة وغالبية الاقتصادات الناشئة، والاقتصادات النامية على السواء ما يعكس بصفة أساسية الأثر الناتج عن تراجع أسعار النفط. أما في منطقة اليورو، فقد سجل التضخم الكلي معدلا سلبيا في ديسمبر 2014 ليشهد بعض الاستقرار عقب الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي في الآونة الأخيرة. وفيما يتعلق بالأسواق الناشئة، ساهم انخفاض أسعار النفط والسلع الأخرى (بما فيها المواد الغذائية ذات الثقل الوزني الكبير في مؤشر أسعار المستهلك للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية) بشكل عام في خفض التضخم مع استثناء ملحوظ في الدول التي تشهد انخفاضا هائلا في أسعار الصرف مثل روسيا. وكما يوضح تقريرنا الاقتصادي الربع سنوي المنشور مؤخرا تتجه معدلات التضخم نحو الاعتدال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أيضا مع تراجع أسعار السلع الأساسية في المنطقة.